أثر النحو في توضيح المعنى

الأستاذ: ناصر بلخير
جامعة تلمسان

الملخص:

يعالج هذا البحث نصيب النحو في الكشف عن المعنى، إذ بات معروفا عند الدارسين أن الإعراب من أشد خصائص العربية وضوحا،و أن صورة تركيب الكلام تنبئ عن درجة فصاحته، و إن كنا نقر بأن ازدحام الأفكار في نفس المنشئ للكلام يدفعه أحيانا إلى التعبير عنها بتصاريف لغوية غير معهودة، و هي عوارض يجب فهمها للوصول إلى المعنى.

و في التاريخ اللغوي العربي الطويل إشارات واضحة للإطار الذي ينبغي أن يصب فيه المعنى؛من ذلك رفع الجاحظ لقضية الصياغة و الشكل تنبيها منه إلى أن المعنى إطاره هو الأسلوب المحكم القوي، و اشتراط عبد القاهر في الكلام

أن يبنى على صواب نحوي، ليستطيع المتلقي تبيّن معناه أولا و المفاضلة بينه و بين ما سواه من الكلام ثانيا.

و إذا كانت علامات الإعراب بيانات أدائية، تؤدي حتما إلى تعدّد الإعراب، فإن المعنى يبقى واحدا في الغالب،

أما الكلمات التي علامات إعرابها مقدرة؛ فإن أمرها لم يعجز النحاة، فراحوا يبحثون لها عن علامات مقدرة، الأمر

الذي ساعدهم على فهم وظائفها في الجملة، و هي خطوة أولى و هامة تساعد على الكشف عن المعنى، و من هذا

القبيل كذلك جنوح النحاة إلى الإعراب المحلّي في بعض تحاليلهم، لاجتياز بعض الاختيارات الأسلوبية التي صادفوها

في المسموع من كلام العرب، و هدفهم من ذلك الوصول إلى المعنى.

نظر اللغويون إلى خصائص اللغة العربية، فوجدوا الإعراب من أشدها وضوحا،إذ المتكلم– أيا كان كلامه منطوقا

أو مكتوبا- لا يستطيع الإبانة عن غرضه إلا بمراعاة الإعراب. ولقد سجل ابن فارس حقيقة هذا الأمر فقال: " فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال: " ما أحسن زيد" غير معرب، أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسن زيدا" أو ما أحسنُ زيد أو ما أحسنَ زيدٌ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده.[1]

وهناك أدلة ثابتة تدل على أن العرب كانوا يشعرون بوراثتهم للغتهم معربة، من ذلك أن علامات الإعراب ظاهرة بوضوح فيما دار على ألسنتهم من أشعار الجاهليين وحكمهم وأمثالهم، كما أن التصرف الإعرابي عندهم ظل حاضرا حتى أوائل القرن الثالث الهجري حينما تفرق الرواة في البوادي لأخذ اللغة من معاقلها وتعويد ألسنتهم على الفصاحة والبيان، ولذا وجدنا العرب في بداية الدعوة الإسلامية لا يلاقون عنتا في تلاوة القرآن الكريم معربا، " ولم يزعم أحد من العلماء في الشرق والغرب، قديما أو حديثا، عامية الأسلوب القرآني، أو تجرده من ظاهرة الإعراب"[2]

ثم إن شعور العرب بهذه الظاهرة في لغتهم، حملهم على الحرص على سلامتها في عصر بدأت فيه العناصر الأعجمية تؤثر بعاداتها النطقية على اللسان العربي، ولذلك كان انشغالهم شديدا في أن " يجتنبوا اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب"[3]، كما جعلوا حدودا وأقاموا ضوابط لشعرائهم، وفرقوا لهم بين الجواز وعدمه في التصريف الإعرابي، فجوزوا لهم قصر الممدود ومد المقصور وتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم " فأما لحن في إعراب أو إزالة عن نهج صواب فليس لهم ذلك"[4] كما قال ابن فارس.أما الخطابة عندهم فلا تبلغ مستوى فنيا عاليا إلا إذا توفرت فيها جملة من الشروط منها الإعراب الذي يضفي عليها الحسن والجمال، ذلك أن "رأس الخطابة الطبع، وعمودها الدربة، وجناحاها رواية الكلام، وحليها الإعراب، وبهاؤها تخير الألفاظ"[5]

ولأهمية الإعراب في اللغة العربية فإن اللغويين اشترطوا في الكلام ليكون فصيحا خلوه من ضعف التأليف، ويحصل له ذلك بجريانه على قواعد اللغة العربية، فإذا ذكر المتكلم مثلا الإضمار قبل مرجعه كان كلامه غير فصيح، لأن عرض الكلام بدون مراعاة العوامل الإعرابية يفسد المعنى ويباعد بالمتكلم عن غرضه، وهذا ما اهتدى إليه الجاحظ حينما قال: "ومتى سمعت –حفظك الله–بنادرة من كلام العرب، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير"(6)

إن صورة تركيب الكلام مسألة لابد من مراعاتها للحكم على فصاحته، والنظر في ذلك يتم عن طريق معرفة حركة إعراب كل كلمة للوقوف على وظيفتها النحوية في تضامها داخل هذا التركيب مع غيرها من الكلمات، "لأن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع"(7)

وإذا كان عدم مخالفة قواعد اللغة العربية شرطا أساسيا في اعتبار الكلام فصيحا فإن "البلاغة مرجعها إلى التحرز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد"(8) وتأدية المعنى على أكمل وجه هو الهدف الأسمى الذي يحرص عليه كل مستعمل للكلام، وليس له في ذلك من سبيل إلا أن يبقى في كلامه سجين قواعد النحو ليدخل عالم "البلاغة فن الإقناع والاقتناع"(9)

إن اللغويين والنحويين الذين تواتر عندهم مصطلح "الفصاحة" فاتخذوه شرطا أساسيا في تصنيف الذين أخذت عنهم اللغة أو تم الاحتجاج بكلامهم، قد نبهوا البلاغيين إلى هذا المفهوم، فسارع هؤلاء إلى البحث والنظر فيه، فمنهم من خصه بتأليف مستقل، ومنهم من جاءت آراؤه حول الموضوع مبثوثة في بعض تصانيفه –ولكنهم جميعا متفقون في التفريق بين فصاحة الكلم وفصاحة الكلام.

ولعل الخطيب القزويني (739 هـــ) هو من جمع شتات ما كتبه العلماء قبله حول مفهوم الفصاحة ، فقدم لكتابة "الإيضاح في علوم البلاغة" ببحث عن معنى الفصاحة، حيث أعطى لهذا المفهوم مضمونه "وجعلها صفة للكلمة المفردة والكلام والمتكلم، فيقال: كلمة فصيحة وكلام فصيح ومتكلم فصيح، وقصر صفة البلاغة" على الكلام والمتكلم دون الكلمة فيقال: "كلام بليغ ومتكلم بليغ ولا يقال كلمة بليغة"[10]، والذي يهمنا من هذا كله هو كيف نظر القزويني إلى فصاحة الكلام، ذلك أنه "إذا كانت العيوب في اللفظة المفردة قبيحة فهي في الجمل والتراكيب أقبح"[11]، ومن هنا راح يشترط في فصاحة الكلام "خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد"[12]

والأصل في الكلام أن يراعي فيه صاحبه التلاؤم بين أفكاره وألفاظه، ويهتدي بهذا التلاؤم إلى التوفيق في التعبير عن الأفكار تعبيرا حسنا مقبولا عند أفهام السامعين أو القراء، والسبيل إلى هذا التوفيق واحد هو العناية بتجويد تراكيب الكلام وجعلها تجري على السنن التي تواضع عليها الناس في لغتهم، وتتفق مع ما استنبطه العلماء من قواعد نحوية.

ولكن هذا الأمر لا يتيسر تحقيقه في كل الظروف، إذ كثيرا ما تزدحم المعاني في ذهن المتكلم وتخونه اللغة، فيقف في حيرة من أمره يريد التوفيق بين ما يجول في خاطره من أفكار وطريقة التعبير الوافي عنها. ومن هنا يسقط المنشئ للكلام في براثين التعقيد والغموض، فيلجأ إلى التقديم والتأخير أو فصل جملة أو وصلها أو الفصل بين الفعل والمفعول، وذلك راجع كله لحشد الأفكار واندفاعها في ذهنه على نحو قول شاعرهم يصف دارا دارسة:

فاصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما

في هذا البيت ينقل لنا الشاعر ملاحظاته عن دار دارسة، ويبدو أن ما بقي من آثارها لفت انتباهه في دقته فخيل إليه أن رجلا خط بالقلم هذه الرسوم التي بقيت في هذه الدار. وإذا أردنا أن نعيد الكلام إلى أصله فهو: "فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها"[13]

والمخالفات التي ارتكبها هذا الشاعر في هذا البيت تبين لنا بوضوح أنه ازدحمت في نفسه معان كثيرة، ولكن التوفيق في التعبير عنها بأيسر الطرق خانه، لأن شغله الشاغل –بوصفه شاعرا– هو إقامة الوزن، ولأجل ذلك فصل بين "أصبح" وخبرها "قفرا"، وبين المتضايفين وهما: "بعد بهجتها" بكلمة "خط"، وبين الفعل ومفعوله وهما "خط رسومها" وبين "كأن واسمها" بلفظي "قفرا رسومها"، وبهذه الفواصل والتقديم والتأخير تعقد الكلام وخفيت دلالاته على المعنى خفاء تاما"[14]

ومن العلماء من يرى أن الشاعر لا يلجأ إلى التعقيد في الكلام لجهله باللغة وسنن العرب فيها، أو لقلة سعيه في طلب أسباب الفصاحة، وإنما يرجع ذلك لعامل نفسي عنده متمثل في حرصه على إظهار قوة معرفته باللغة و تصاريفها. فهذا ابن جني يقدم لنا تشخيصا لهذا الصنف من الشعراء فيقول: " فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته."[15]

وهكذا ينبغي على المنشئ للكلام أن يراعي في تركيب جمله سنن العرب في لغتها، فلا يقدّم ما حقه التأخير أو يؤخر ما حقه التقديم دون علة بلاغية يفرضها المقام، لأن ذلك يخل بالتركيب وينجر عن هذا الإخلال فساد المعنى أو غموضه، ثم ينعكس الأمر كله على المتلقي لهذا الكلام باختفاء دلالته عليه، فيحسب أن ذلك راجع إلى صعوبة اللغة وتصاريفها الإعرابية، وإنما أتاه هذا الإختفاء وأحس بغموض المعنى، من كون المنشئ لهذا الكلام غلب عليه ضعف التأليف فأساء ترتيب ألفاظه، فكانت النتيجة عدم بلوغ الدلالة على الغرض.

و غاية العلماء من تأسيس النحو كانت الإعانة على صحة تلاوة القرآن، وبيان عروبة كلماته وفصاحة نصه.وهم يسعون إلى تحقيق هذه الغاية صادفوا ظواهر أسلوبية في القرآن

الكريم تسمو به عن كلام العرب الذي وقفوا عليه في أشعارهم، وكان ذلك إيذانا بمباشرة البحث في فكرة إعجاز القرآن.

والفكرة في حد ذاتها ليست جديدة، ذلك أن العرب أقروا بها ضمنيا عندما تحداهم القرآن بالإتيان بآية واحدة تشبه آياته من حيث النظم والأسلوب، ولكنهم أعلنوا قصورهم عن ذلك، ووقفوا عاجزين عن التعليل للتفوق الذي يمتاز به أسلوب القرآن مقارنة بما عهدوه في أساليبهم النثرية والشعرية، "ومن هنا هرع علماء العربية واللغة وأصحاب النظر العقلي والبيئة الإسلامية إلى التساؤل عن سر هذا الإعجاز الذي أفحم الألسنة وبهر العقول"(16)

فأما المتكلمون الذين بحثوا المسألة فإن آراءهم تراوحت بين القائلين بالصرفة كالنظام، وبين الذين اعتدلوا في الموقف وقالوا إن إعجاز القرآن مرده إلى المعنى، وأما اللغويون فإنهم اتخذوا النص القرآني مادتهم الأولى في الدراسة، تلك الدراسة التي نبهتهم إلى ظواهر أسلوبية فيه كانت حجة قوية في أيديهم لإثبات إعجازه.

و من هؤلاء نذكر أبا عبيدة معمر بن المثنى (208هـ) الذي كان في كتابه "إعجاز القرآن" ذا منهج يعتمد على تفسير الآيات وتأويلها، كما كان يشير إلى ما في الآيات القرآنية "من تقديم وتأخير وحذف وتكرار وإضمار، وتوسع في تصوير الخصائص التعبيرية كالدلالة بلفظ الخصوص على معنى العموم، وبلفظ العموم على معنى الخصوص، وكمخاطبة الواحد مخاطبة الجميع ومخاطبة الجميع مخاطبة الواحد، ومخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين. وتنبه في ثنايا ذلك إلى الصورة العامة للالتفات، وإن لم يقترح لها اسمه الاصطلاحي، يقول: ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب، قال الله: **(حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم)** أي بكم"(17)

وعلى هذا النحو كان حديث أبي عبيدة عن المجاز في القرآن الكريم، إذ سجل في كتابه بعض الظواهر البلاغية ذات الصلة الوثيقة بالنحو "وهي عوارض تحدث في

التركيب، أدرجت في وقت متأخر، ضمن قسم البلاغة المخصص للمعاني مما يدل على أنها طرق مخصوصة في القول وإمكانية من إمكانيات فن التعبير، ومادامت كذلك فلابد أن ترتبط بمفهوم الاختيار القائم على المفاضلة بين مسالك التعبير وسبله حسب قصد المتكلم من كلامه"[18]

فأبو عبيدة نبه-بعمله هذا- اللاحقين به من العلماء إلى أهمية فهم خصائص التركيب اللغوي بغية الكشف عن معناه، فكان يشير في كتابه "لمسائل تتعلق بالتركيب لا بما يطرأ على معنى الكلمات من تغير وتبديل"[19]، ومعنى هذا أن المجاز عنده يعنى به الخصائص الأسلوبية التي يتخذها التركيب اللغوي.

ومع نهاية القرن الثالث الهجري أثيرت قضية الصياغة والشكل في الشعر، ولعل الجاحظ هو الذي لفت الانتباه إلى ذلك فتكلم عن جودة الصوغ وكمال التركيب ودقة تأليف اللفظ وجمال نظمه، كما أشار صراحة إلى أن الكلام البليغ لا يعرف من معناه فقط بل يعرف كذلك من حسن السبك وجمال الرصف حيث يقول: "المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي القروي والمدني،وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ وسهولة المخرج، كثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج وجنس من التصوير"[20]

ومن هذا القول نفهم أن الجاحظ يعطي الأسبقية في الإبداع الشعري إلى الصياغة والشكل، غير أن رأيه هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه ينكر المعنى و يهمله، بل يرى إطاره الأسلوب المحكم القوي"[21].فإحكام الشاعر-عند الجاحظ- لأسلوبه في النظم هو الوسيلة الأولى للكشف عن المعاني العجيبة الكامنة في نفسه، وذلك بموافقة كلامه لسنن العرب في لغتها وجريانه على قواعدها، لأن غاية المبدع-شاعرا كان أم كاتبا- في النهاية هي السعي إلى الكشف عن معناه في أحسن صورة لا يكون الكلام فيها "ملحونا معدولا عن جهته مصروفا عن حقه"[22] ليحقق غرض الإفهام.

فإذا كانت المعاني-عند الجاحظ- معروفة لدى الناس، فإن الذي يعول عليه في العملية الشعرية هو جودة السبك الذي يتنافس فيه أرباب الشعر، ونلاحظ أن أبا عثمان استعمل مصطلح "صناعة" لوصف طبيعة فن القريض، وهذا يدلنا على وعيه المبكر بأن الشعر "علم العرب ما عرفوا علما سواه"[23]، لأن الخائض غمار بحور الشعر يلزمه التفكير "في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك"[24] كما قال الجاحظ.

ومن المصطلحات التي رفعها الجاحظ والمتعلقة بخصائص البنية، نجد مصطلح "النظم" الذي أسس عليه رأيه من إعجاز القرآن في كتابه المفقود والذي سماه "نظم القرآن". والظاهر أن كل ما أثر عنه في مسألة النظم " لم يتجاوز عنده الإعلان المبدئي المشفوع ببعض الأمثلة القليلة ويفتقر إلى بحث لغوي بلاغي منظم في أساليب القرآن"[25].

ورغم ضياع هذا الكتاب وعدم تمكن الباحثين منه؛ فإن الجاحظ كثيرا ما يشير إلى جمال النظم وما يحدثه في الكلام من أثر بلاغي، فهو مثلا يحدد لنا مواصفات الشعر الجيد فيقول:"وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا واحدا وسبك سبكا واحدا."[26]، ثم إن الجودة في الشعر تتحقق إذا امتثل هذا الشعر لمجموعة من المقاييس الأسلوبية والتي منها أن يكون "التأليف بديعا مخترعا بعيدا عن الاستكراه والاضطراب"[27] والذي يؤدي في النهاية إلى تسلسل المعاني وعدم انقطاع نظامها، وقد يكون التأليف موقوفا على البيت الواحد فلا تحس فيه اضطرابا أو اختلالا لدرجة "أنك إذا سمعت صدر البيت عرفت قافيته"[28].

وفي القرن الخامس الهجري ظهر في ساحة البلاغة عالم جليل وهو عبد القاهر الجرجاني (471هـ) الذي توسع في نظرية النظم اعتمادا على آراء القاضي عبد الجبار، ورفض أن ينظر إلى اللغة على أنها مجرد قواعد وضوابط قائمة. و هاجم الرجل معاصريه الذين كانوا ينظرون إلى النحو نظرة خاطئة قوامها التكلف والتعسف في تصنيف هذا

العلم، فهو يرفض كل تفكير منطقي مجرد لا يحاول الكشف عن المعاني الكامنة فيه فليس النحو عنده "شيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ. فهو فضل لا يجدي نفعا، ولا تحصل منه على فائدة. "(29).

فعبد القاهر الجرجاني يجل النحو ويرفع منزلته بين العلوم، حتى إنه كان يرى أن صد نفر من العلماء عن النحو شبيه بالصد عن كتاب الله، لأن حاجة الناس إلى النحو حاجة ماسة، به يستطيعون إدراك المعاني المقفلة في الكلام، والوصول إلى ما أراد الله سبحانه وتعالى من الآيات القرآنية من مقاصد وأحكام،" إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيحا من سقيم حتى يرجع إليه. "(30)

ثم إن عبد القاهر جعل من قواعد النحو أدوات فنية في يد مستعمل اللغة تمكنه من تجويد وسائل التصوير والصياغة، كما أراد لهذه القواعد أن تكون وسائل جمالية يتنافس عليها أرباب النظم. فهو يقول في هذا الصدد:"وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهد إليه صاحبه فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والكاتب في توخيهما معاني النحو، ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم."(31)

فقواعد اللغة مشتركة بين الشعراء كاشتراك الرسامين في المعرفة بالأصباغ، غير أن التفاوت يحصل بينهم في قدرة كل شاعر على تخير المعاني النحوية وتوظيفها في كلامه، ومن هنا تصبح هذه المعاني محل تنافس بين أرباب النظم، فيعلو شاعر لأنه متمكن من توظيفها والسيطرة عليها، ويسفل آخر لقلم تخيره و تدبره في هذا الشأن.

وإلى عصر عبد القاهر كان العلماء لازالوا يحصرون البيان والبلاغة في إطار شكلي محض، إذ وضعوا شروطا تعارفوا عليها يمكن عن طريقها إدراك الفصاحة والبلاغة، ومن هذه الشروط أن يكون المتكلم قادرا على الإطناب في القول جهير الصوت، مترها عن عيوب اللسان كالحبسة واللكنة، مكثرا للفظ الغريب الصعب.

ويعزو عبد القاهر هذا التنطع الذي أبداه معاصروه في النظرة إلى البلاغة والبيان إلى عدم معرفتهم بدقائق اللغة وأسرارها التي "طريق العلم بها الروية والفكر، ولطائف مستقاها العقل، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هدوا إليها، ودلوا عليها ... وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام ووجب أن يفضل بعضه بعضا."(32)

و هذه الحقائق والخواص واللطائف التي أغفلها البلاغيون المعاصرون لعبد القاهر، و وضعوا حاجزا بينهم وبين العلم بها ؛ توجد في علمين هما: "الشعر الذي هو معدنها، وعليه المعول فيها، وفي علم الإعراب الذي هو لها كالناسب الذي ينميها إلى أصولها، ويبين فاضلها من مفضوله."(33)

إن البلاغة عند الجرجاني تستلزم من المتكلم أن يكون كلامه مبنيا على صواب نحوي، لأنه كلما كانت هذه الصفة ملازمة للكلام إلا واستطاع المتلقي له تبين معناه أولا، والمفاضلة بينه وبين غيره من الكلام في الجودة والحسن ثانيا. كما أن البلاغة من ناحية أخرى تستلزم "الجمال والملاءمة لأذواق المخاطبين وعقولهم"(34)؛لأن كل كلام – منطوقا كان أو مكتوبا– جعل لكي يتلقاه طرف ثان هو السامع أو القارئ " ومدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع."(35)

و المتكلم عندما ينشئ كلاما، لابد أن يضع في حسبانه جملة من الشروط منها ما يرجع إلى المخاطب، ومنها ما يرجع إلى الكلام نفسه، ومنها ما يرجع إلى القصد من هذا الكلام. فأما ما يرجع منها إلى المخاطب، فإن المتكلم يحسن به أن يكون على علم بالمنزلة العلمية لهذا المخاطب وقدرته على الفهم و الاستيعاب من جهة، والإلمام برتبته الاجتماعية

من جهة أخرى. فلا يخاطب أصحاب الجاه والسلطان مثلا بلغة السواد الأعظم من الناس، وهذا ما تنبه إليه الجاحظ حينما قال بفكرة "المقدار" في قوله "ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم."(36)

وأما الذي هو راجع للكلام نفسه، فذلك يرتبط بطبيعة الخطاب الذي يريد المتكلم إبلاغه للسامع، فمن الخطاب ما يظهر حسنه ويتحقق غرضه إذا كان بالكلام المنثور، ومنه ما تظهر جودته ويبلغ قصده بالكلام المنظوم، وبعضه يتطلب الصنعة ودقة الصياغة، في حين ينبغي في بعضه الآخر التزام السهولة والطبع.

وأما ما يرجع من هذه الشروط إلى القصد من الكلام، فإن المتكلم لا يقول كلاما إلا لغرض ظاهر، فهو "مدعو لتحقيق المناسبة المرجوة، وحتى لا يخرج عن حد البلاغة، إلى مراعاة الغرض الذي يسعى الحديث إلى تحقيقه فلا يخلط بين أقدار الألفاظ وأقدار المعاني، ولا يتصنع الجد حيث يجب الهزل."(37)

وهكذا نرى أن المنهج اللغوي الذي وضعه الجرجاني منهج يقوم على الكشف عن العلاقات القائمة في سياق كلام ما، وطريق ذلك إدراك ما تحمله الكلمة بداخل هذا السياق مع غيرها من الكلمات من صور ومشاعر وظلال. وما فكرة النظم إلا جماع الآراء اللغوية والبلاغية التي توصل إليها الرجل.

فالنظم عنده هو صياغة الجمل، وهذه الصياغة هي التي ينال بها الكلام فضيلة ومزية، فهو يقول:"ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما."(38)

فمن هذا النص نفهم أنه لا يمكن أن نتصور كلاما مكونا من قسم واحد من أقسام الكلم، فلابد من توفر الصياغة بين أقسام الكلم لتحقيق الكلام، وليس من طريق لهذه الغاية إلا حسن التأليف و الصياغة، لأن ثمة وجوها "في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه"(39)، و المعاني المعبر عنها بالألفاظ بينها تآخ وارتباط،

وهو تآخ حاصل من جهة معاني النحو "لأن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه."(40)

وهذا يجرنا للاستنتاج أن الكتابة عند عبد القاهر الجرجاني ليست عملية جمع للألفاظ ووضع بعضها جوار بعض، وإنما هي عملية غايتها التعبير عن معان كامنة في نفس الكاتب، والإفصاح عنها يتم بواسطة الصوغ الجيد للكلام ومراعاة التآخي بين الألفاظ، ذلك التآخي الذي ترسخه وتحرسه المعاني النحوية، و ليس النظم عنده مرتبطا بالألفاظ منعزلة، ولكن النظم يفهم من تضام هذه الألفاظ بعضها مع بعض في الجملة أو التركيب،و الإعراب هو الذي يوقفنا على الوظيفة النحوية التي تؤديها اللفظة في الجملة من جهة، كما ينبهنا على الغرض البلاغي الذي نفهمه من الرتبة التي تحتلها لفظة أو أخرى في الجملة إذا غيرت رتبتها الأصلية بتقديم أو تأخير مثلا.

و الّذي يتّفق عليه كل الدّارسين هو أنّ اللّغة المكتوبة ينعدم فيها عنصر ملابسات الحال أو الموقف الّذي قيلت فيه، أو عنصر المقام الاجتماعي(41)، فضلا عن غياب عنصر النّغمة التي هي قرينة لفظيّة لها دورها في توضيح و بيان الإعراب(42)، و أحيانا يتوقف مدلول الكلام على النّغمة باعتبارها قرينة لفظية، لدرجة أنّها قد تغني عن بعض الأدوات كأدوات الاستفهام مثلا.ولّما كان الكلام المكتوب مفتقدا لهذه القرينة المهمّة،فإنّنا نجد النّحاة يلجأ ون إلى بيان ما يحيط بالجملة من دلالات، و من ثمّ تتعدّد الأوجه الإعرابيّة، بل هناك من الدّارسين من عدّ " الإعراب بيانات أدائية تحقّق الوضوح لأبنية التركيب "(43). و كثيرا ما يمس التركيب حذف لعنصر من عناصره،و يكون الاختلاف قائما في تقدير المحذوف فتتعدد الأوجه الإعرابية لهذا المحذوف، لكن هذا لا يؤدي إلى اختلاف في تحديد معنى التركيب،بل يقربه
أكثر من المتلقي.

و يمكن أن نسوق دليلا على ذلك متمثلا في قول الله تعالى: " **وإن تخالطوهم فإخوانكم** "[44] " ترفع الإخوان على الضّمير(فهم) كأنك قلت: (فهم إخوانكم) و لو نصبته كان صوابا، يريد: فإخوانكم تخالطون."[45]. فجواز الرفع

و النصب في الآية آت من تقدير المحذوف، فإن قدّر هذا المحذوف اسما فإن المذكور خبر، وإن قدّر فعلا فالمذكور

مفعول به.و من إشعاعات النصّ القرآني؛ أنّه ينبني على كلّ وجه إعرابي معنى يختلف عن المعنى المفهوم من الوجه الآخر.و من الآيات التي توقفنا على هذا قوله تعالى: " **يا أبانا ما نبغي هذه بضاعتنا ردّت إلينا** "[46] حيث قال العلماء إنّ (ما) استفهامية و يجوز أن تكون نافية.[47]

و في اللّغة العربيّة كلمات كثيرة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، غير أنّ النّحاة لم يعجزهم اختفاء العلامة الإعرابيّة عن هذه الكلمات، فوجدوا لها علامات مقدّرة، و تقدير العلامة ليس إلاّ مراعاة للوظيفة الّتي تشغلها الكلمة في الجملة،وهي خطوة أولى مساعدة في الكشف عن معنى هذه الجملة. و من هذه الكلمات الضّمير و هو المكنّى" و المكنّى لا يعرب لأنّ المكنّى يضارع المبهم " [48] ، و معنى كونه لا يعرب أي لا تظهر عليه علامة الإعراب. و منها كذلك الاسم الموصول و هو " لا علامة فيه لأنّه اسم ناقص يحتاج إلى صلة و عائد " [49]، و كذلك الاسم المقصور " لا يتبيّن فيه الإعراب لأنّ آخره ألف مقصورة " [50]، كما أنّ المضاف إلى ياء المتكلّم لا تستبين فيه علامة الإعراب بسبب وجود الياء.

و لبيان هذا الأمر نمثّل بما قاله العلماء في إعراب (هدى) من قوله سبحانه"**ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتّقين**"[51] حيث يرى الفرّاء " أنّ قوله تعالى (هدى للمتّقين) رفع من وجهين و نصب من وجهين، إذا أردت (بالكتاب) أن يكون نعتا لـــ (ذلك) كان (الهدى) في موضع رفع لأنّه خبر لـــ (ذلك) كأنّك قلت: ذلك هدى لا شكّ فيه. و إن جعلت (لا ريب فيه) خبره رفعت أيضا (هدى) تجعله تابعا لموضع (لا ريب فيه). أمّا

النّصب في أحد الوجهين فأن تجعل (الكتاب) خبرا لـــ (ذلك) فتنصب (هدى) على القطع، لأنّ (هدى) نكرة اتّصلت بمعرفة قد تمّ خبرها فنصبتها، لأنّ النّكرة لا تكون دليلا على معرفة. و إن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء الّتي في (فيه) كأنّك قلت: لا شكّ فيه هاديا."[52]

أمّا قوله تعالى " **الّذين يؤمنون بالغيب** "[53] فإنّ العلماء قالوا في إعراب (الّذين) أنّه يحتمل أن تكون" في موضع جرّ صفة للمتّقين، و يجوز أن يكون في موضع نصب للمتّقين أو بإضمار(أعني)، ويجوز أن يكون مبتدأ و خبره (أولئك على هدى)"[54]، إذ خلت كل من (هدى) و (الّذين) من العلامة الإعرابية، لكون الأولى اسما مقصورا و لبناء الثانية، و لكنّ هذا لم يمنع النّحاة من أن يجدوا لها تخريجات ذكيّة.

كما أن الكشف عن المعنى يضطرنا أثناء التحليل؛ إلى اختيار الإعراب المحلي لاجتياز بعض الاختيارات الأسلوبية التي نصادفها في الكلام.و في هذا الشأن أفرد سيبويه بابا سمّاه (هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الّذي قبله) فيقول فيه:" و ذلك قولك: ليس زيد بجبان و لا بخيلا، و ما زيد بأخيك و لا صاحبك و الوجه فيه الجرّ لأنّك تريد أن تشرك بين الخبرين، و ليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، و أن يكون آخره على أوّله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه."[55]،و يستشهد صاحب الكتاب على هذا الاستعمال بقول عقيبة الأسدي:

معاوي إنّما بشر فاسجح فلسنا بالجبال و لا الحديدا[56]

فالشّاعر امتنع عن إجراء(الحديد) عن اللفظ، باعتبار أنّه معطوف على خبر (ليس) المجرور بالباء، و آثر الإجراء على الموضع "لأنّ الباء دخلت كلّ شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى و لم يحتج إليها و كان نصبا."[57]

و نجد في القرآن الكريم آيات كثيرة فيها إجراء على الموضع، منها قوله عزّ و جلّ:" **و ما من دابّة في الأرض و لا طائر يطير بجناحيه إلاّ أمم أمثالكم** "[58] حيث أنّ (طائر) "مخفوض و رفعه جائز كما تقول: ما عندي من رجل و لا امرأة و امرأة "[59]، و لهذا

وجدنا القرّاء يسايرون النّحاة في مثل هذا الإجراء إذ" قرأ الحسن و عبد الله ابن أبي إسحاق (ولا طائر) بالرّفع عطفا على الموضع."[60]

و قد يشترك أكثر من معنى نحوي في علامة إعرابية واحدة، ومثال ذلك ما جنح إليه النّحاة في إعراب قوله تعالى:

" **غير المغضوب عليهم**"[61] حيث أجازوا في (غير) الجرّ و النّصب. و في هذا الشأن يقول ابن لأنباري:" أمّا الجرّ فمن ثلاثة أوجه:أحدهما أن يكون مجرورا على البدل من الضمير في (عليهم)،و الثّاني أن يكون مجرورا على البدل من(الّذين) و الثّالث أن يكون مجرورا على الوصف (للّذين)،لأنّهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة،فجرى مجرى النّكرة، فجاز أن يقع وصفا له و إن كانت مضافة إلى معرفة."[62]

و المستفاد من كلام ابن الأنباري هو أنّ عدم تحديد المبدل منه، و عدم تحديد البدليّة من النّعتيّة هو الّذي أجاز هذه الأوجه المختلفة.ثمّ يعرض صاحب البيان أوجه النّصب الثّلاثة في كلمة (غير) فيقول:"و أمّا النّصب في (غير) فمن ثلاثة أوجه: الأوّل أن يكون منصوبا على الحال من الهاء و الميم في (عليهم) أو من (الّذين)،و ضعّف هذا العكبري،الثّاني أن يكون منصوبا بتقدير(أعني)،و الثّالث أن يكون منصوبا على الاستثناء المنقطع."[63]و هكذا نلاحظ أنّ العلامة في (غير) إمّا جرّ أو نصب بحسب القراءة المختارة،و على الرّغم من ذلك فهذا لم يمنع النّحاة من الخروج بكلّ قراءة على حدة إلى معان نحويّة متعدّدة محتملة.

و دلالة الضمّة على أكثر من معنى نحوي؛ تكو ن مثلا مشتركة بين الخبر و النّعت المرفوع، و يدلّنا على ذلك تخريج ابن الأنباري (لا ذلول) من قوله سبحانه" **إنّها بقرة لا ذلول تثير الأرض وتسقي الحرث مسلّمة لا شية فيها**"[64]، حيث قال:" (لا ذلول) في رفعه وجهان: أحدهما أن يكون مرفوعا لأنّه صفة بقرة، والثّاني أن يكون مرفوعا لأنّه خبر مبتدأ محذوف و تقديره: لا هي ذلول، و هذان الوجهان في قوله(مسلّمة) و كذلك في قوله(لا شية فيها) إلاّ أنّه يكون خبرا ثانيّا لهي المقدّرة."[65]

و هكذا يتبين لنا أن الإعراب يشكّل- في اللّغة العربية - عاملا هامّا لإفراز الدّلالة و توليدها، وتظهر أهمّيته جليّة

في نحو(ما أحسن زيد)برفع(زيد) في النّفي،و بنصبه في التعجّب،و بجرّه في الاستفهام، فلولا الإعراب لكانت هذه المعاني ملتبسة على المتلقّي خفيّة عليه.و معنى هذا أن فهم الخصائص التركيبية للكلام هي خطوة هامة و ضرورية للوصول إلى المعنى،على اعتبار أن المعنى هو الهدف المركزي الذي تشترك فيه كل مستويات الدراسة اللغوية، و النحو هو دم اللغة الذي به تحيا، و من هنا فهو يستقل بقسط كبير من المعنى فيوضحه و يساعد المتلقي على الكشف عنه.

الحواشي:

1. الصاحبي في فقه اللغة و سنن العربية في كلامها: أحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، ص161.
2. دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، بيروت ، ص119.
3. الصاحبي: أحمد بن فارس، ص32.
4. نفسه: ص231.
5. البيان و التبيين:الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون،ج44/1.
6. البيان و التبيين:الجاحظ، ج145/1- 146.
7. القاضي عبد الجبار نقلا من: البلاغة تطور و تاريخ للدكتور شوقي ضيف ص116.
8. 8-البلاغة الشعرية في كتاب البيان و التبيين: د.محمد علي زكي صباغ،ص140.
9. Lempire rhétorique. Ch.Perlman،p9.
10. المعاني في ضوء أساليب القرآن: د. عبد الفتاح لاشين،ص144.
11. نفسه: ص52.
12. الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، ص4.
13. المعاني في ضوء أساليب القرآن: د. عبد الفتاح لاشين، ص58.

14. نفسه:ص58.
15. الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ج392/2.
16. الأصول: د. تمام حسان، ص305.
17. البلاغة تطور و تاريخ: د. شوقي ضيف،ص29- 30، و الآية يونس:10.
18. التفكير البلاغي عند العرب: حمادي صمود، ص91.
19. نفسه: ص98.
20. الحيوان: الجاحظ،ج131/3- 132.
21. البلاغة الشعرية في كتاب البيان و التبيين: د. محمد علي زكي صباغ،ص154.
22. البيان و التبيين:الجاحظ، ج161/1.
23. و هذا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ينظر في طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي،ص10.
24. الحيوان: الجاحظ،ج131/3- 132.
25. التفكير البلاغي عند العرب: حمادي صمود، ص295.
26. البيان و التبيين:الجاحظ، ج67/1.
27. الحيوان: الجاحظ،ج6/7.
28. البيان و التبيين:الجاحظ، ج116/1.
29. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص24.
30. نفسه: ص38.
31. نفسه: ص74.
32. نفسه: ص24.
33. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص24.
34. الأسلوب: أحمد الشايب، ص31.
35. البيان و التبيين:الجاحظ، ج76/1.

36. نفسه: ج93/1.

37. التفكير البلاغي عند العرب: حمادي صمود، ص212.

38. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص15.

39. نفسه: ص18.

40. نفسه: ص74.

41. العربيّة و علم اللّغة الحديث: د. محمّد محمّد داود، من ص199– 200؛ و علم الدّلالة، دراسة نظرية و تطبيقيّة: د. فريد عوض حيدر من ص160– 162.

42. اعتبر الدكتور أحمد كشك التنغيم ظاهرة نحويّة؛ ينظر كتابه: من وظائف الصّوت اللّغوي، ص52- 113.

43. الإعراب سمة العربيّة الفصحى: محمّد إبراهيم البنّا، ص5

44. البقرة: 220.

45. معاني القرآن: الفراء، 141/1–142 و 425.

46. يوسف: 65.

47. معاني القرآن: الفراء، ج49/2 و إملاء ما منّ به الرّحمن: العكبري، ج55/2.

48. إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ابن خالويه، تحقيق د. فتح الله أحمد سليمان، ص95.

49. نفسه: ص103.

50. نفسه: ص103.

51. البقرة: 2.

52. معاني القرآن:الفراء، 11/1- 12.

53. البقرة:2.

54. إملاء ما منّ به الرّحمن: العكبري، ج11/1.

55. الكتاب: سيبويه، 66/1-67.

56. البيت لعقيبة الأسدي في الكتاب: 67/1؛ و الإنصاف: 271/1؛ و سرّ صناعة الإعراب: 124،261/1؛ و لسان العرب: 389/5(غمز).

57. الكتاب: سيبويه، 66/1-67.

58. الأنعام:38.

59. معاني القرآن:الفراء، 332/1.

60. الجامع لأحكام القرآن الكريم: القرطبي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، 419/6.

61. الفاتحة: 7.

62. البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، تح/ طه عبد الحميد و مصطفى السقّا، 40/1.

63. نفسه :40/1؛ و إملاء ما منّ به الرّحمن:العكبري:8/1.

64. البقرة: 71.

65. البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري،94/1؛ و إملاء ما منّ به الرّحمن:العكبري:42/1.

المصادر و المراجع:

أولا: المصادر:

1. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:ابن خالويه، تحقيق فتح الله أحمد سليمان، دار الحرم للتراث، ط1، 2002م.

2. إملاء ما منّ به الرّحمن في وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن:العكبري، بيروت، دار الكتب العلمية، دط و دتا.

3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين:ابن الأنباري، صيدا بيروت،المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

4. الإيضاح في علوم البلاغة:القزويني، تحقيق لجنة من علماء الأزهر،مطبعة السنّة المحمّدية،القاهرة،دط و دتا.

5. البيان و التبيين: الجاحظ ،تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، ط7،1998م.

6. البيان في غريب إعراب القرآن:ابن الأنباري،تحقيق طه عبد الحميد و مصطفى السقا،الهيئة المصرية للتأليف و النشر، دط،1980م.

7. الجامع لأحكام القرآن الكريم: القرطبي،تحقيق أحمد عبد العليم البردوني،القاهرة ،دار الشعب ، ط2، 1955م.

8. الحيوان: الجاحظ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون،القاهرة،مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، ط2، 1965م.

9. الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجّار، القاهرة،المكتبة العلمية، ،دط،2000م.

10. دلائل الإعجاز في علم المعاني:عبد القاهر الجرجاني،علّق عليه السيد محمد رشيد رضا،بيروت،دار المعرفة، ط1، 1994م.

11. سرّ صناعة الإعراب:ابن جني،حقّقه و علّق عليه أحمد فريد أحمد،القاهرة، المكتبة التوفيقيّة، دط و دتا.

12. الصّاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها:أحمد بن فارس،علّق عليه و وضع حواشيه أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1997،1م.

13. طبقات الشعراء:ابن سلام الجمحي،إعداد اللّجنة الجامعيّة لنشر التراث العربي، بيروت، دار النهضة العربيّة للطباعة و النشر، دط و دتا.

14. لسان العرب:ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط1، دتا.

15. الكتاب: سيبويه، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، دتا.

16. معاني القرآن: الفرّاء، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1980م.

ثانيا: المراجع:

1. الأسلوب: أحمد الشايب،القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط11، 2000م.

2. الأصول: د.تمّام حسّان، دراسة إستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب؛الهيئة المصرية، دط،1982م.

3. الإعراب سمة العربية الفصحى: د.محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الإصلاح، دط،1981م.

4. البلاغة الشعرية في كتاب البيان و التبيين: د.محمد علي زكي صبّاغ ، بيروت،المكتبة العصرية، ط1، 1998م.

5. البلاغة تطور و تاريخ: د.شوقي ضيف،القاهرة،دار المعارف،1965م.

6. التّفكير البلاغي عند العرب أسسه و تطوّره إلى القرن السّادس: د.حمّادي صمّود ،المطبعة الرّسمية للجمهورية التونسية، دط،1981م.

7. العربية و علم اللغة الحديث: د.محمد محمد داود ، القاهرة، دار غريب، دط،2001م.

8. المعاني في ضوء أساليب القرآن: د.عبد الفتّاح لاشين،القاهرة، دار المعارف، ط1، 1976م.

9. دراسات في فقه اللغة:د. صبحي الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، ط9، 1981م.

10. علم الدّلالة،دراسة نظرية و تطبيقية: د.فريد عوض حيدر،القاهرة،مكتبة الآداب، ط1،2005م.

11. من وظائف الصّوت اللّغوي: د.أحمد كشك،جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ط2، 1997م.